

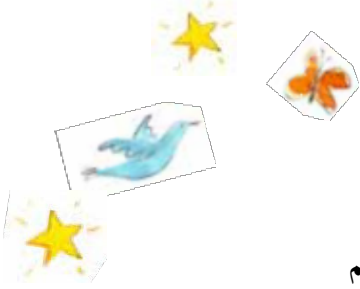


التعليم أولاً

مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة



عزيم



التعليم أولاً

مبادرة الأمين العام للأمم
المتحدة من أجل ضمان
حصول الجميع على
تعليم عالي الجودة
وملائم يغير حياتهم
للأفضل

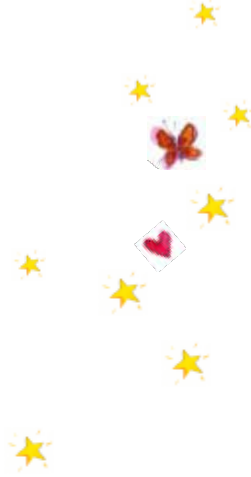


الأمين العام بان كي مون مع تلاميذ مدرسة "كاسيه" في
مقاطعة "ليكيسا" في تيمور-ليشتي.
قامت اليونيسيف بتشبيد مباني المدرسة وتدريب المعلمين
وأولياء الأمور على النهج التعليمي الذي يقوم على
حقوق الطفل، كما قدمت المواد التعليمية. ويتعلم
الأطفال حقوق الطفل والمسؤوليات التي تأتي مع تلك
الحقوق.

مقدمة

التعليم شكّل حياتي وتاريخ بلادي. فقد نشأت في مجتمع دمرته الحرب وهصره الفقر. وكانت المدارس قد دُمرت، فكانت الصفوف التي أحضرها تقام في الخلاء في ظل شجرة. ولم يكن لدينا مكاتب أو كراسٍ أو أي من الأساسيات الأخرى. وكانت جمهورية كوريا قد انهارت، ولكن التعليم مكّنها من أن تنهض من جديد. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاء دوليون آخرون بتوفير الكتب ومستلزمات المدارس للمساعدة في تمهيد السبيل للتعافي. ولن أنسى ما حييت الأمل الذي أعطتنا إياه تلك الأدوات البسيطة.

وحتى في أسوأ الظروف وأحلكها، يساعد التعليم على منح التلاميذ الثقة اللازمة لمواجهة المستقبل. وبوصفي الأمين العام للأمم المتحدة، أريد أن يحصل كل طفل، بلا استثناء، على الفرصة ذاتها التي حصلت عليها. إن للتعليم قدرة مطلقة على تغيير حياة الناس للأفضل. اسألوا أولياء الأمور عما يريدون لأبنائهم، حتى في مناطق الحروب والكوارث، تجدهم ييغون الشيء نفسه قبل أي شيء: التعليم. إنهم يريدون أبناءهم في المدارس.





تغريدة مقترحة للنشر على تويتر

عندما نضع #التعليم أولاً يمكننا الحد من الفقر والجوع ووضع حد لإهدار الإمكانيات وننتقل إلى العيش في مجتمعات أقوى وأفضل للجميع

للأطفال حق أساسي في الحصول على تعليم ابتدائي مجاني ذي جودة. وقد تعهدت الحكومات بضمن ذلك الحق. ولكني منزعج بشدة من أن التعليم آخذ في الانحدار على قائمة الأولويات الدولية. وعليه فقد جاءت مبادرة "التعليم أولاً" من تصميمي على تلبية نداء أولياء الأمور في كل مكان من أجل حصول أبنائهم على التعليم الذي يستحقونه - من بواكير عمرهم حتى سن البلوغ. وعلينا أن نضع التعليم في محور جداول أعمالنا الاجتماعية والسياسية والإنمائية.

ولا نتحدث عن تفضيل التعليم على غيره من القضايا ذات الأهمية الكبرى. فإن أهدافنا الإنمائية المتفق عليها دولياً تمثل لوحة منسوجة معقدة والتعليم فيها خيط لا غنى عنه. فهناك احتمال أكبر أن يتمتع أطفال الأمهات المتعلّمات بصحة جيدة أن يبقوا على قيد الحياة. كما أن الأسر المتعلّمة أقل عرضة للفقر المدقع والجوع. ثم إن الأمم المتعلّمة أقرب من غيرها إلى التمتع بالازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي واحترام حقوق الإنسان.

ولا يعتبر التعليم مجرد ضرورة أخلاقية - فالتعليم هو اختيار حسيّف. فكل دولار يستثمر في التعليم يدر عائداً يتراوح ما بين ١٠ و ١٥ دولاراً. ومع ذلك فلا يزال على المستوى العالمي نحو ٦١ مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. إن مُثلنا المشتركة بسيطة.

نحن نريد لجميع الأطفال أن يلتحقوا بمدارس ابتدائية وأن يتقدموا في مصاف التعليم إلى المرحلة الثانوية والتعليم العالي الملائم. ونريد لهم أن يحصلوا على مهارات القراءة والحساب والتفكير النقدي التي تساعدهم على النجاح في الحياة وعلى أن يكونوا مواطنين عالميين إيجابيين ومنتجين.

هذه لحظة فارقة بالنسبة للعمل الجماعي. فالموعد النهائي لإنجاز الأهداف المتفق عليها دولياً بشأن التعليم، والمحدد لعام ٢٠١٥، يقترب بسرعة. لقد بيّنت الإنجازات التي تحققت في العقد الماضي أسباب النجاح: إرادة سياسية على أعلى المستويات، وسياسات سليمة، وموارد تدعم الوسائل التي أثبتت صحتها. بيد أنه لتحقيق تقدم في هذا الصدد، فإننا بحاجة إلى حشد جميع شركائنا التقليديين والجدد بصورة لم يسبق لها مثيل. وتهدف مبادرة "التعليم أولاً" إلى حشد طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة لحفز حركة عالمية من أجل توفير تعليم عالي الجودة، ملائم، يغير الحياة إلى الأفضل.

ويجب علينا ألا نحرم أي طفل من الوعد الذي يحمله التعليم الجيد. فالكثير الكثير يترتب على ذلك، إذ عندما نضع التعليم أولاً يمكننا أن نضع حداً لإهدار الإمكانيات، وأن نتطلع إلى العيش في مجتمعات أقوى وأفضل للجميع.

بان كي مون

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

الدور المحوري للتعليم

اللبنة الأساسية

يمثل التعليم اللبنة الأساسية لكل المجتمعات. وهو حق أساسي من حقوق الإنسان وليس امتيازاً مقصوراً على حفنة من الناس. وليس من المصادفة أن الآباء في جميع أنحاء العالم يطلبون التعليم لأبنائهم باعتباره الأولوية الأولى. والأطفال أنفسهم يتوقون إلى فرصة تحقيق أحلامهم. حسبننا أن نساءهم عما يريدون أن يكونوا عندما يكبرون. فهم يريدون أن يصبحوا مرضيين ومعلمين وموسيقيين وعلماء رياضيات ورسامين ومزارعين. والتعليم هو بوابة اكتساب المهارات والقيم الضرورية لتحقيق تلك التطلعات.

في عالمنا الذي يقوم على المعرفة، يمثل التعليم أفضل استثمار يمكن للدول أن ترصده من أجل بناء مجتمعات تتمتع بالازدهار والصحة الجيدة والإنصاف. فهو يطلق كل طاقات البشر، ويحسن سبل معيشة الأفراد والأجيال القادمة. وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه إذا اكتسب جميع التلاميذ في البلدان ذات الدخل المحدود مهارات القراءة الأساسية لأمكن انتشار ١٧١ مليون شخص من براثن الفقر، وهو ما يعني تخفيض الفقر في العالم بمقدار ١٢٪.

بيد أن التعليم الجيد يمثل أكثر من محض مدخل إلى سوق العمل. فالتعليم لديه القدرة على تغيير حياة الناس وتعزيز القيم المشتركة.

ولقد أصبح الناس في شتى أنحاء العالم مرتبطين ببعض البعض أكثر من أي وقت مضى. وفي وجه الجائحات العالمية وتغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية، من الواضح أننا إما نغرق معاً أو ننجو معاً. ولذلك يجب علينا أن نجد طريقاً جديداً للتواصل فيما بيننا، كأفراد ومجتمعات وبلدان. ويمكن للتعليم أن يغرس فينا رؤية تتخطى مصالحنا المباشرة إلى العالم بأسره. يمكنه أن يغرس فينا إدراكاً عميقاً لما بيننا من وشائج باعتبارنا مواطنين في المجتمع العالمي ولما يوجد من ترابط بين التحديات التي تواجهنا.

ويمكننا من خلال توسيع فرص التعليم أن نفتح الباب لأنماط أكثر إنصافاً ودينامية ومرنة للعودة. وسيكون من الصعب تحقيق التنمية المستدامة أو السلام الدائم بدون المعارف والمهارات والقيم التي يغرسها فينا التعليم. بل إن التعليم هو الخيط الضروري الذي يربط كل آمالنا المعقودة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.



الوعد

الحق العالمي في الحصول على التعليم الأساسي

منذ اثنتي عشرة سنة، جدد مطلع القرن روح التفاؤل بأن بلدان العالم يمكنها أن تتحد من أجل مواجهة التحديات العالمية الملحة. وقد شكلت الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية (والتي تتراوح من تخفيض الفقر المدقع إلى النصف، وتعزيز المساواة بين الجنسين، إلى وقف انتشار فيروس الإيدز بحلول ٢٠١٥) خطة للوفاء باحتياجات أفقر الفقراء في العالم.

وقد سلم قادة العالم باعتبار التعليم عنصراً لازماً وضرورياً في تلك المعادلة، واتفقوا على أنه ينبغي على الدول أن تضمن التعليم الابتدائي باعتباره حد أدنى عالمي للأطفال في كل مكان. كذلك جرى تكريس هذا الوعد في أهداف مبادرة "التعليم للجميع"، والتي تهدف إلى تلبية الاحتياجات التعليمية لجميع الأطفال والشباب والبالغين بحلول عام ٢٠١٥.

ويقوم هذا الوعد على قناعة بأن الحصول على تعليم جيد هو حق طبيعي لجميع الأطفال في كل البلدان. ولا ينبغي للجنس أو العرق أو الجغرافيا أن تحدد ما إذا كان هذا الطفل أو ذلك سيلتحق بالمدرسة. ولا ينبغي للفقر الذي تعانيه الأسرة أن يحرم أي طفل من الحصول على تعليم جيد.

والتعليم العالي الجودة حق للشباب والكبار أيضاً. فمن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية في بلد ما، يجب أن يكون لدى هذا البلد نظام تعليم ثانوي يتميز بالكفاءة وسعة النطاق، يوفر فرصاً رسمية وغير رسمية للتعلّم. كذلك يجب أن يعطي الملايين من الشباب خارج النظام التعليمي فرصة ثانية لاكتساب المهارات اللازمة لكسب العيش الكريم والإسهام في تقدم مجتمعاتهم.

إن الرأسمال البشري لبلد ما، أي المهارات والمعارف والقيم التي يتيحها التعليم، هو المصدر الحقيقي لثرائه. إن مصير البلدان ورفاه شعوبها يعتمد الآن، أكثر من أي وقت مضى، على قدرتها على تطوير رأسمائها البشري.



تغريدة مقترحة
لنشر على تويتر
التعليم هو اللبنة الأساسية لجميع المجتمعات. وهو حق إنساني أساسي، ليس امتيازاً مقصوراً على حفنة من الناس.
#التعليم_أولا



أزمة التعليم

لقد أصبحنا قاب قوسين من الحنث بوعدنا الذي وعدناه للأطفال في عام ٢٠٠٠. حقا ألحقنا عددا أكبر من الأطفال بالتعليم الابتدائي عن أي وقت مضى. ففي نهاية التسعينات كان هناك ١٠٨ ملايين طفل في سن التعليم الابتدائي غير مسجلين في المدارس. وهذا الرقم انخفض إلى ٦١ مليوناً. وصحيح أننا قلصنا كذلك أوجه التفاوت بين الجنسين، وذلك يعود في جزء كبير منه إلى التصميم الوطني والدولي على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للتعليم. إلا أن هذا التوسع العالمي قد توقف، بل إنه آخذ في التراجع في بعض المناطق. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية يمكن أن يكون لدينا في عام ٢٠١٥ عدد أكبر من الأطفال خارج المدارس مما هو الأمر الآن.

إن إلحاق الأطفال بالمدارس ما هو إلا خطوة أولى. فالبعض يتوقف عن الدراسة قبل الحصول على سنوات التعليم الأربع الموصى بها كي يكتسب الفرد مهارات القراءة والحساب بشكل كامل. وأكثر منهم بكثير يظلون ملتحقين بالمدارس ولكن لا يتعلمون إلا النزر اليسير عاما بعد عام. فنحن لدينا نقص في التعلّم يشكل تحديات ضخمة أمام مسيرة التنمية. ثم إن الإخفاق في الاستثمار بصورة متزامنة في إتاحة فرص الحصول على التعليم وفي جودة التعليم قد خلق عالماً فيه حوالي ٢٥٠ مليون طفل لا يستطيعون القراءة أو الكتابة أو العد بصورة جيدة حتى أولئك الذين قضوا أربع سنوات على الأقل في المدارس. وأقفر الفقراء وأكثر الناس تميشاً هم المتضررون من ذلك بصورة خاصة. فعندما نفشل في توصيل تلك المهارات فإننا نخذل جيلاً من الأطفال الذين تعتمد فرصهم في الحياة عليها.

ويمكن عدم المساواة في صميم حالة الطوارئ التعليمية العالمية. فإذا لم نتحرك بسرعة، ستصبح أوجه التفاوت في التعليم أكبر مصدر للانقسامات بين الدول وداخلها. فنجد أنه في ٦٣ بلداً على الأقل في مختلف أنحاء العالم تحظى الفتيات في الأسر الفقيرة بمستوى تعليمي أقل كثيراً من فئات المجتمع الأخرى. وكما يحذ الجنس من الفرص المتاحة، تحدها كذلك الإعاقة والأصل العرقي واللغة والنزوح وسكنى الريف. ويزداد عدم المساواة بالنسبة للأطفال الأقل حظاً. فالأطفال في البلدان الفقيرة التي تشهد نزاعات يمثلون ٤٢٪ من الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس. وتتجلى أوجه التفاوت العميقة والمستمرة في فرص الالتحاق بالمدارس في مستويات التحصيل الدراسي أثناء الدراسة. ويحتاج الأطفال الذين تيموا بسبب الإيدز وغيره من الأسباب إلى رعاية وحماية مركبتين، وهو ما ينطبق كذلك على الأطفال المعرضين لعمالة الأطفال والاستغلال. ويجب علينا ألا ندعهم يسقطون من خلال الشروخ في النظام.

إن استمرار إهمال التعليم له تبعات إنسانية واجتماعية واقتصادية كارثية. فهو يفرض على الملايين من البشر حياة طابعها الفقر وتضييق الفرص. وهو يقوض جهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع، وتمكين المرأة، وإنقاذ الأطفال والأمهات من الوفاة التي يمكن منعها، ويقوض قدرتنا على العيش في انسجام مع البيئة. إن الأزمة في التعليم تقوض كذلك الإحساس المشترك بالمواطنة العالمية. فهي تحطم آمال جيل بأكمله وترزع ثقته بنفسه. ومع ذلك فإن التعليم لا يزال بإمكانه أن يساهم في إطلاق تطلعات هذا الجيل وإبداعاته وإمكاناته.



تغريدة مقترحة للنشر
على تويتر

إذا لم نتحرك بسرعة،
ستصبح أوجه التفاوت في
التعليم أكبر مصدر
للانقسام بين البلدان
وداخلها.
#التعليم_أولا



من له فرصة أكبر للتخرج من المدرسة الابتدائية، الأولاد أم البنات؟

٩١ بلدا



الصبيان والفتيات يمتنعون
بفرصة متساوية في التخرج

٢٤ بلدا



احتمال تخرج
الفتيات أكبر

٤٧ بلدا



احتمال تخرج
الفتيات أقل

البيانات مستقاة من ١٦٢ بلدا، في نهاية عام ٢٠٠٩
المصدر: الموجز التعليمي العالمي لعام ٢٠١١، اليونسكو

نظرة خاطفة على حالة التعليم

١,٨ مليار

عدد الأطفال والشباب في الفئة العمرية الممتدة من ٥ سنوات إلى ١٩ سنة

٦٩١ مليوناً

عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية

٣٢٩ مليون فتاة

عدد الفتيات الملتحقات بالمدارس الابتدائية (٤٨٪)



٥٣١ مليونا
عدد الأطفال المسجلين
في المدارس الثانوية

٢٥٨ مليون فتاة
عدد الفتيات المسجلات
في المدارس الثانوية (٤٩٪)

٣١٣ مليونا
عدد الأطفال المسجلين
في التعليم الإعدادي

١٤٩ مليون فتاة
عدد الفتيات المسجلات
في التعليم الإعدادي (٤٨٪)

٦١ مليونا
عدد الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية
غير المسجلين في المدارس

٣٢ مليون بنت
البنات في سن المدارس الابتدائية
غير الملتحقات بالمدارس (٥٢٪)

٧١ مليونا
عدد الأطفال في سن الالتحاق بالمراحل الدنيا من التعليم
الثانوي غير المسجلين في المدارس

٣٤ مليون فتاة
عدد الفتيات في سن الالتحاق بالمراحل الدنيا من التعليم الثانوي
غير الملتحقات بالمدارس (٤٨٪)

ما ستحققه مبادرة التعليم أولاً

تسعى مبادرة "التعليم أولاً" إلى إطلاق الإمكانيات البشرية الكامنة من خلال رعاية المواهب الفريدة التي يأتي بها كل طفل إلى العالم. والناس في العالم بأسره يؤمنون بهذه الرؤية ولكن العمل العام ظل مفتتاً وغير كاف. ولذلك يجب علينا أن نعيد بث الطاقة في المجتمع الدولي من أجل الوفاء بما وعد به من توفير التعليم للجميع وإتاحة الفرص للمواطنين العاديين حتى يتسنى تقديم إسهامات إيجابية.



إن الصلاحية التي يتمتع بها الأمين العام للأمم المتحدة لعقد الاجتماعات توفر فرصة هامة يمكن أن تضعنا في المسار السليم حتى عام ٢٠١٥. إن مبادرة التعليم أولاً سوف تحشد طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من أجل الدفعة الأخيرة. كما ستمهد السبيل للخروج برؤية جريئة للتعليم لفترة ما بعد ٢٠١٥. وسوف توفر المبادرة أيضاً منتدى للنقاش المفتوح بشأن غرض التعليم في سياق عالم اليوم؛ فيجب علينا أن نضع الأساس اللازم لإعداد أطفالنا لخوض غمار الحياة.

وحرصاً على توفير المنقذ الذي نحتاج إليه بشدة "في مجال التعليم" نحتاجها بشدة، ستقوم مبادرة التعليم أولاً بما يلي:

- ١- حشد طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة من أجل الدفعة الأخيرة صوب ٢٠١٥، وضمان وفائنا بالوعد بتعميم الانتفاع بالتعليم الابتدائي؛
- ٢- الحفز على قيام حركة عالمية تضع التعليم الجيد، والملائم، والذي يغير حياة الناس إلى الأفضل في صلب جداول الأعمال الاجتماعية والسياسية والإنمائية؛
- ٣- توليد تمويل إضافي وكاف من أجل التعليم من خلال مواصلة الجهود الترويجية المبذولة على الصعيد العالمي.

الخيار الحصيف

التعليم هو أفضل استثمار يمكن لبلد أن يقوم به من أجل بناء مجتمع مزدهر ينعم بالصحة والإنصاف. والتعليم يطلق طاقات الفرد والمجتمع من أجل حل مشاكل اليوم وتحديات الغد، والعيش في عالم خال من الفقر.

التعليم = المساواة بين الجنسين

التعليم بمكّن المرأة

عام دراسي إضافي تحصل عليه المرأة يمكن أن يزيد دخل المرأة بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ و ٢٠٪..

حرمان الفتيات من التعليم = خسارة اقتصادية

بعض البلدان تخسر أكثر من مليار دولار أمريكي كل عام بتقصيرها في تعليم الفتيات بنفس مستوى تعليم الصبيان.

التعليم يزيد الوعي بالحقوق

النساء المتعلّمتات فرصهن أكبر في الحصول على ظروف عمل جيدة وتأخير الحمل ومقاومة العنف والاعتراض على الظلم والمشاركة في العمليات السياسية.

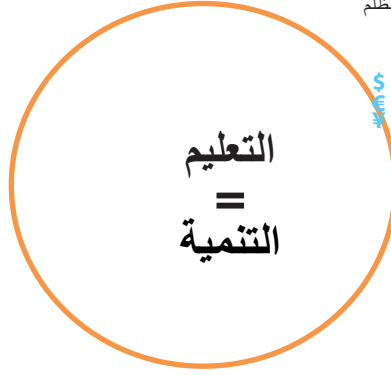
التعليم = فرص اقتصادية

التعليم ينتشل الناس من الفقر

يمكن اننشال حوالي ١٧١ مليون شخص من الفقر، أي تخفيض المعدل العالمي بمقدار ١٢٪، إذا اكتسب جميع التلاميذ في البلدان ذات الدخل المحدود المهارات الأساسية للقراءة.

التعليم يدفع النمو الاقتصادي

الحاق جميع الأطفال بالتعليم الأساسي، مع رفع مستويات التعليم، يمكن أن يدفع النمو بمقدار ٢٪ سنويا في البلدان ذات الدخل المحدود.



التعليم = الصحة

التعليم ينقذ حياة الأطفال

على مدى العقود الأربعة الأخيرة، أدت الزيادة العالمية في تعليم النساء إلى تفادي وقوع أكثر من ٤ ملايين حالة وفاة بين الأطفال. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كان من الممكن إنقاذ حياة نحو ١,٨ مليون طفل عام ٢٠٠٨ لو كانت أمهاتهم جميعا قد حصلن على تعليم ثانوي على الأقل.

التعليم مصّل اجتماعي ضد الإيدز والسل والملاريا

النساء الحاصلات على تعليم ثانوي يزيد احتمال معرفتهم بطرق منع انتقال عدوى فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل، وهي عدوى ساهمت في وقوع ٢٣٠,٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠٠٣ وحده.

التعليم = الاستدامة البيئية

التعليم يحسن الاستدامة البيئية على المدى البعيد، من خلال تعزيز الاهتمام والوعي ونمط سلوك جديد.

تعليم المهارات البيئية يؤدي إلى الاستدامة البيئية إن فهم البيئات المحلية، وتصميم تكنولوجيات أكثر مراعاة للبيئة، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، والتكيف بصورة أفضل مع آثار الصدمات الاقتصادية والطبيعية، كلها مهارات لازمة لتحقيق الاستدامة البيئية.

ثلاثة مجالات ذات أولوية

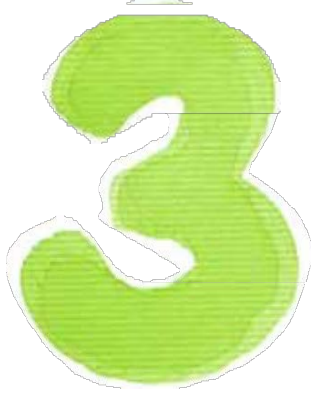
الأولويات الأساسية للمبادرة هي توسيع فرص الانتفاع بالتعليم، وتحسين نوعية التعلم، وتعزيز المواطنة العالمية



تحسين نوعية التعلم



إلحاق كل طفل بالمدرسة



تعزيز المواطنة العالمية



تغريدة مقترحة للنشر على تويتر

التعليم أولاً: #

كل إنسان يذهب إلى المدرسة،

كل إنسان يتعلم،

كل إنسان يساهم في المجتمع.

المجال الأول نو الأولوية

إلحاق كل طفل بالمدرسة

إن التعليم محرك كبير للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وبينما يأخذ الناس في تعلم القراءة والحساب والتفكير النقدي تأخذ الآفاق المتاحة لهم من حيث الصحة والرفاه تتسع بصورة هائلة. ولكن أوجه التقدم التي حققناها في مجال التعليم لم تعد بالفائدة للجميع بصورة متساوية، ومعدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية تحكي لنا فقط جانباً من القصة المؤسفة. فالملايين من الأطفال الذين يدخلون المدارس الابتدائية لا يتمكنون من إكمالها، والمزيد منهم لا تتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس الثانوية. واليوم ثمة ٧١ مليون مراهق تقريباً، في البلدان ذات الدخل المنخفض، لا يتلقون أي تعليم بعد المرحلة الابتدائية. ولم يعد بإمكاننا أن نتحمل كلفة استبعادهم من التعليم.

العوائق التي تعترض سبيل الالتحاق بالمدارس وإكمال الدراسة

التكاليف الباهظة. الفقر هو أكبر حاجز أمام التعليم العالي الجودة. وحتى عندما تكون المدارس الابتدائية مجانية من الناحية العملية، فهناك تكاليف إضافية تتعلق بالزني المدرسي والكتب المدرسية ورواتب المدرسين وتكاليف صيانة المدارس تشكل حواجز مالية بالنسبة للكثير من الأسر. وفي استقصاءات أجريت في البلدان ذات "التعليم المجاني"، ما فتئ الآباء يقولون إن التكاليف غير المباشرة تمنعهم من إرسال أطفالهم إلى المدرسة. وفي حين قامت بعض الحكومات بإلغاء الرسوم الرسمية للتعليم الأساسي، فإن عدداً قليلاً جداً منها ألغت رسوم الدراسة الثانوية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يصل الأطفال من أغنى الأسر التي تمثل ٢٠٪ من السكان إلى الصف التاسع، وهذا معدل يتجاوز بمقدار إحدى عشرة مرة معدل وصول الأطفال من أفقر الأسر التي تمثل ٤٠٪ من السكان.

نقص قاعات الدراسة. تحتاج أفقر البلدان إلى زهاء ٤ ملايين قاعة دراسة جديدة بحلول عام ٢٠١٥، في المناطق الريفية والمهمشة أساساً، وذلك لاستيعاب من هم ليسوا في المدارس. إن توفير المزيد من قاعات الدراسة سيخفف الاكتظاظ ويقلص من حجم الصفوف ويقلص المسافات الطويلة بين المنزل والمدرسة. فالأطفال في المناطق الريفية يضطرون أحياناً إلى السير ساعتين أو ثلاث ساعات لحضور المدرسة. كما تحتاج الفصول المتداعية إلى ترميم وتحسين لتصل إلى الحد الأدنى من المستوى المقبول للتعلم.

الطوارئ الإنسانية ولا سيما النزاعات. تزداد الحاجة إلى الوفاء بالحق في التعليم إلى أقصى درجة في الأزمات الإنسانية. فأكثر من ٤٠٪ من الأطفال غير الملتحقين بالتعليم يعيشون في البلدان الفقيرة المتأثرة بالنزاعات، والملايين يضطرون إلى ترك المدرسة بسبب الكوارث الطبيعية كل عام. في أوضاع الطوارئ، يمكن للتعليم أن ينقذ الأرواح ويحافظ عليها. فبيئة المدرسة الآمنة يمكنها أن تعطي الأطفال إحساساً بالحياة الطبيعية أثناء الأزمة. ويمكن للمدارس كذلك أن تكون عوناً على إعادة البناء في أعقاب الصراع. ومع ذلك فلا يذهب إلى التعليم سوى ٢٪ فقط من المساعدات الإنسانية. وينبغي أن تحظى المدارس بأولوية أعلى إبان الأزمات الإنسانية، كما ينبغي أن تشمل خطط التعليم الوطنية ترتيبات لحالات الطوارئ.



تغريدة مقترحة للنشر على تويتر:
هناك اليوم نحو ٧١ مليون مراهق في
البلدان ذات الدخل المحدود لا يحصلون
على أي نوع من التعليم بعد الابتدائي.
التعليم أولاً

التمييز بين الجنسين. تواجه الفتيات مجموعة خاصة من العوائق التي تمنعها من التعليم، مثل زواج القاصرات، والحمل المبكر، والتوقعات المرتبطة بالعمل المنزلي، فضلاً عن السفر غير الآمن والافتقار إلى المرافق الصحية. والكثير من البلدان لا تقدر تعليم البنات حق قدره، وهو ما يؤدي إلى التحاق عدد أقل من الفتيات بالتعليم وزيادة احتمال تسرب اللائي التحقن به. وثمة حوالي ٣٤ مليون مراهقة غير مقيدة في المدارس في شتى أنحاء العالم، وتؤلف النساء نحو ثلثي (حوالي ٥٠٠ مليون) الأميين في العالم. وقد تقلصت الفجوة بين الجنسين بشكل كبير في التعليم الابتدائي ولكن التقدم على صعيد التعليم الثانوي كان محدوداً.

عمالة الأطفال:. الفقر والتعرض للمخاطر يلقيان بالكثير الكثير من الأطفال الصغار خارج المدارس إلى عالم العمل. ويظل بعض الأطفال في المدرسة، ولكنهم أقل حظاً إذ يجمعون بين الدراسة والعمل. وبالنسبة للأسر الفقيرة يمكن سحب الأطفال من المدارس وتوجيههم إلى العمل بسبب صدمات خارجية مثل الكوارث الطبيعية أو زيادة التكاليف أو مرض أحد الوالدين أو بطالة أحدهما. ونتيجة لترك الطفل المدرسة ودخوله سوق العمل قبل الأوان، تفوته فرصة انتشار نفسه وأسرته ومجتمعه من دوامة الفقر. وفي بعض الأحيان يتعرض الأطفال إلى أسوأ أنواع العمل الذي يدمر صحتهم البدنية والنفسية والعاطفية.....*



بيئة التعليم أولاً

ينبغي أن يكون الأطفال كلهم سعداء بالذهاب إلى المدرسة كل صباح. ويجب أن يكون كل معلم فخوراً بالتدريس ويشعر بأنه يلقي الاحترام. وينبغي أن يكون الآباء جميعهم قادرين على إرسال أطفالهم إلى المدرسة. ويجب أن تكون المدارس مكاناً يزدهر فيه الجميع – التلاميذ والآباء والمعلمون والمجتمعات المحلية والأمم. يجب أن تصبح المدارس محركات النمو والتنمية.

معلمون
مديرون
تدريسيين جيدين
ويحصلون
على أجر جيد

مهارات الحساب
+ - × ÷

أكثر من 4
سنوات في
المدرسة

مياه نظيفة ومرافق
صرف صحي آمنة

الخدمات
الصحية

المواقف تناسب
المجتمع المحلي

مدونة سلوك
في المدرسة
رفض الإيذاء
والعنف
والتسلط
والتمييز

بيئة آمنة
للأطفال

إتاحة فرصة
الحصول على
الزيت المدرسي

سياسات مؤاتية
للفتيات

الآباء يرسلون
جميع الأطفال
إلى المدرسة

المعلمون يبدون
احترامهم للتلاميذ

نسبة متساوية
لعدد التلاميذ
إلى المعلمين

تعليم ابتدائي
مجاني

الآباء يساهمون
في تعليم الأبناء

تكنولوجيات
جديدة

فرص ثانية
للتعلم

المهارات الأساسية
للقراءة والكتابة

منهج دراسي
للمواطنة العالمية

قيمنا
السلام
والاحترام
والعدالة
وحقوق الإنسان
والتنوع الثقافي
والمواطنة العالمية
والوعي البيئي

تيسير الوصول
إلى المدرسة

كتب ومواد
للتعلم

المقصف

توفير الدعم للأطفال
الأقل حظاً

الحفاظ على البيئة

تغذية جيدة

توفير الدعم
للأطفال
المعوقين

فرص للعب
والرياضة

المجال الثاني ذو الأولوية

تحسين نوعية التعلّم

ينبغي أن يفتح الالتحاق بالتعليم مسارات التعلّم والاكتشاف، ولكنه لا يفعل ذلك في الكثير من الأحيان. فالملايين من الأطفال يمرون خلال المدرسة ويخرجون منها دون المهارات الأساسية للقراءة والكتابة والحساب. ولكن التعليم في نهاية المطاف يقاس بما يتعلّمه الناس. والعديد من التلاميذ في أنحاء العالم المختلفة يرهنون مستقبلهم على معلمين سيئي التأهيل ليس لديهم ما يحفزهم كثيراً وبدون كتب كافية أو غيرها من الأساسيات اللازمة لتسهيل عملية التعلّم. وهذه إساءة كبرى ليس فقط للتلاميذ أنفسهم وإنما أيضاً لآبائهم الذين يضحون من أجل دعمهم ولبلداتهم التي يعتمد مستقبلها عليهم. فبينما نسعى إلى زيادة عدد المتحقّقين بالمدارس علينا أن نضمن أن المدرسة تمثل قاطرة تجر وراءها الفرص.

العوائق التي تعترض سبيل التعليم الجيد

النقص في المعلمين المؤهلين. نظم التعليم هي نظم معقدة وتتأثر بالعديد من الأطراف الفاعلة. ولكن لا يوجد نظام تعليمي أفضل من معلميه. وعلى المستوى العالمي نحتاج إلى مليوني معلم إضافي من أجل توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. إن نقص أعداد المعلمين، بالإضافة إلى التغيب والافتقار إلى التأهيل، يمثل عائقاً رئيسياً أمام التعلّم. كما نحتاج إلى جيل جيد الإعداد من المعلمين والمعلمات الذين يحصلون على أجر جيد ويلقون الاحترام في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها. وهذه ليست الحالة دائماً. وينبغي كذلك أن يحصل المعلمون على فرص التطور والنمو المهنيين بصورة مستمرة.

نقص مواد التعلّم.

كثيراً ما يشترك ستة تلاميذ أو أكثر في العديد من أنحاء العالم النامي في استخدام الكتب المدرسية القديمة والبالية. وثمة نقص كبير في كراسات التمارين، ودفاتر العمل التطبيقي، وكتب المطالعة، وغيرها من المواد الأساسية التي تساعد التلاميذ على تعلّم دروسهم. كما يحتاج المعلمون إلى مواد تساعد على تحضير الدروس، ومشاركة الطلاب، وتقديم لهم الإرشاد بشأن الدروس. إن الفجوة الرقمية المستمرة والتفاوت المستمر في الانتفاع بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لهما آثار وخيمة على التعليم. فتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تغير ليس فقط عملية التدريس بل وعملية التعلّم أيضاً. وهي تمكن المعلمين والدارسين على حد سواء.

الأساس الضعيف للتعلّم المبكر. إن نسبة كبيرة من الأطفال الصغار لا ينتفعون أبداً ببرامج التعليم في الطفولة المبكرة، وهو ما يضر بتطورهم المعرفي وباستعدادهم للمدرسة. إن الأطفال الذين لا يتعلّمون القراءة أو الكتابة في سنواتهم الدراسية الأولى يحملون معهم نوعاً من الإعاقة بينما يحاولون المضي إلى المستويات الأعلى، حيث تصبح معرفة القراءة والكتابة والحساب أدوات للتعلّم لا موضوعاً للتعلّم في حد ذاتها. فيعانون الأمرين في المدرسة لسنوات عديدة وبعضهم ييأس ويترك المدرسة. وفي أنحاء العالم المختلفة تبدي المدارس الابتدائية اهتماماً أكبر بالمراحل الأعلى، ويرجع سبب ذلك إلى حد كبير إلى رغبة في إعداد التلاميذ لاختبارات هامة يعتمد عليها الكثير. وقد يكون الإجراء الأكثر فعالية هو استخدام المعلمين الأفضل تأهيلاً في السنوات الأربع الأولى للمدرسة عندما ترسى الأسس لنجاح التلاميذ في الأعوام اللاحقة.

البيئة الأسرية المثقلة بالتحديات. إن ظروف العيش الصعبة تؤثر على تعلّم الطفل بالعديد من الطرق. فعندما تفتقر الأسرة إلى الكهرباء في البيت، ولا سيما في المناطق الريفية، تنح لأطفال عدد أقل من الساعات يمكن تكريسها للدراسة والتعلّم. وعندما تفتقر بيوتهم إلى الكتب وغيرها من مواد القراءة، فإنهم يمارسون القراءة أقل وينسون في العطلات المدرسية ما كانوا قد تعلّموه. وعندما يفتقر الأبوان أنفسهما إلى مهارات القراءة والكتابة والحساب، فإنهما يكونان أقل قدرة على تدعيم ما يتعلّمه الأطفال في المدرسة. وهناك عوامل أخرى يمكنها أن تعوق تعلّم الطفل بصورة كبيرة، مثل التوترات أو العنف في الحياة الأسرية.



تغريدة مقترحة للنشر على تويتر

بينما نسعى إلى زيادة عدد المنتحقين بالمدارس علينا أن نضمن أن تمثل المدرسة قاطرة تبحر وراءها الفرص.

انعدام التوافق بين المهارات وسبل العيش في عالم اليوم. إن شبابنا لديهم القدرة على تغيير مسار التاريخ، فهناك أكثر من ١،٢ مليار شاب في العالم اليوم. ومع ذلك ففي العديد من البلدان لم تلحق نظم التعليم بركاب اقتصاد القرن الحادي والعشرين القائم على المعرفة. إن التعليم من خلال الحفظ عن ظهر قلب يعوق روح الابتكار والتفكير المختلف. فهو نظام غير مرن وليس مفصلاً لمواءمة الاحتياجات أو المواهب الفردية. وهذا النوع من التعلّم واسع الانتشار، مما يؤدي إلى وجود تباين بين الكفاءات التي نحتاج إليها في عالم اليوم والكفاءات التي يكتسبها الطلاب في نظام التعليم الحالي. وفي كثير من الأحيان يكون التعليم التقني والمهني محددًا ومحدودًا وبذا يجد من فرص العمل إذ سريعاً ما تتقادم المهارات وتصبح عديمة النفع في عالم دينامي سريع التغير.

حواجز اللغة. لغة التدريس تؤثر تأثيراً كبيراً على قدرة الأطفال على الفهم والاستيعاب. ومع ذلك فمن المقدر أن هناك حوالي ٢٢١ مليون طفل يدرسون بلغات غير لغتهم الأم. والعديد منهم يتكلمون المدرسة أو يعيدون المرحلة الدراسية، وهي تجربة يمكن أن تكون مدمرة لتقدير الذات وتزيد من التكاليف التي يتحملها الوالدان. وتشير الدراسات إلى أن الأطفال يُؤدون أداءً أفضل إذا تمكنوا من اكتساب المهارات الأساسية باللغة التي يتحدثون بها في البيت قبل محاولة تعلّم لغة ثانية.

الجوع وسوء التغذية. هناك نقص كبير في إلقاء الضوء على أثر الجوع على نظم التعليم. وتشير الأدلة المستقاة من أمريكا اللاتينية إلى أن عدم نمو الطفل بشكل طبيعي عند بلوغه ست سنوات من العمر يوازي فقدانه أربع سنوات دراسية. والعديد من الأطفال يصلون إلى المدرسة وقد درهمهم سوء التغذية. فهناك حوالي ١٧١ مليون طفل في البلدان النامية لا يتطورون جسدياً قبل سن الخامسة بسبب الجوع. والأطفال الجوعى أثناء الدرس يلاتون صعوبة في التركيز. فإذا وفرت المدارس الوجبات وبرامج الحماية الاجتماعية التي تركز على احتياجات الأطفال فيمكنها أن تضمن عدم شعور أي طفل بالجوع في المدرسة.

النظم غير الفعالة لتقييم أداء الطلاب. لا يمكن لنا أن نحسن مستوى التقدم الذي يجزّه الطلاب بدون قياسه أولاً. فنظم التعليم يجب أن ترصد عن كثب مدى تعلّم الطلاب حتى يتسنى لها تقديم الدعم السليم قبل فوات الأوان. وبالإضافة إلى ذلك، ففي الكثير من الأحيان تُستخدم الاختبارات بصورة غير مناسبة للتأثير على القرارات التمويلية الكبرى مثل إغلاق المدارس أو فصل المعلمين أو التخلص من الطلاب الذين لا يستطيعون الانتقال إلى المستوى الأعلى، بدلاً من استخدامها كوسيلة لتحديد سبل مساعدة الطلاب على تحسين تعلّمهم. يجب أن يكون لدينا طرق أفضل للتأكد مما إذا كان الأطفال يتعلّمون أم لا وأن نستخدم تلك المعلومات لتوجيه الدعم والموارد من أجل إيجاد حلول ناجعة.

المجال الثالث ذو الأولوية

تعزيز المواطنة العالمية

يواجه العالم تحديات عالمية، وهو ما يقتضي حلولاً عالمية. وهذه التحديات العالمية المترابطة تستدعي تغييرات عميقة في طريقة تفكيرنا وعملنا فيما يتعلق بكرامة إخواننا من البشر. فلا يكفي للتعليم أن ينتج أفراداً يستطيعون القراءة والكتابة والحساب. فالتعليم يجب أن يغير حياة الناس ويث الحياة في القيم المشتركة. ويجب أن يغرس الاهتمام الإيجابي بالعالم وبمن نشاركهم هذا العالم. كذلك يجب أن يكون التعليم ملائماً للإجابة على الأسئلة الكبرى المطروحة في عالم اليوم. فالحلول التكنولوجية، أو الضوابط السياسية، أو الأدوات المالية وحدها لا يمكن أن تحقق التنمية المستدامة. بل إن تلك التنمية تتطلب تغيير طريقة تفكير الناس وتصرفهم. وعليه فإن التعليم يجب أن يضطلع بشكل كامل بدوره في مساعدة الناس على أن يخلقوا مجتمعات أكثر سلاماً وتسامحاً واستيعاباً. كما يجب أن يمنح الناس ما يحتاجونه من فهم ومهارات وقيم للتعاون في حل التحديات المترابطة للقرن الحادي والعشرين.

العوائق التي تعترض سبيل المواطنة العالمية

ما خلفه نظام التعليم الحالي

لقد قامت المدارس تقليدياً بإعداد الناس للنجاح في الاختبارات، والمضي قدماً إلى المرحلة التالية ثم التخرج والالتحاق بمكان للعمل. أما الآن فإننا نواجه تحدياً أكبر بكثير هو تربية مواطنين عالميين، ذلك أن تعزيز الاحترام والمسؤولية عبر الثقافات والبلدان والمناطق لم يكن في صميم التعليم. والمواطنة العالمية قد بدأت لتوها في ضرب جذورها، وتغيير الطرق التقليدية لعمل الأشياء دائماً ما أثار المعارضة. وهو ما يستدعي تغيير طريقة تنظيم التعليم، بحيث يكون المضمون أكثر ملاءمة وذا صلة أكبر بالحياة المعاصرة والتحديات العالمية، وبحيث يجري اتباع أساليب تدريس وتعلم مبتكرة وتشاركية. ويجب علينا أن نعيد التفكير في الغرض من

التعليم وإعداد التلاميذ لخوض غمار الحياة لا الاختبارات فحسب.

مناهج دراسية ومواد تعليمية بالية

تورد التقارير من جميع أنحاء العالم أن المناهج الدراسية والكتب المدرسية المستخدمة اليوم تعزز في كثير من الأحيان القوالب النمطية وتؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية وتعزز الخوف من الجماعات أو الجنسيات الأخرى والإحساس بالضعف تجاههم. ونادراً ما يجري وضع المناهج الدراسية من خلال عملية تشاركية تضم المجموعات المستبعدة أو المهمشة. ولكن التغيير يصبح ممكناً عندما يتبنى المربون رؤية المواطنة العالمية الأخلاقية. فالدروس المستقاة من الهند وغانا، على سبيل المثال، توضح أن التعليم الصريح للمواطنة الصالحة باعتبارها مادة دراسية يمكن أن يأتي بنتائج هامة إذ يخرج تلاميذ أقوى وأكثر أخلاقية. إن القنوات المتجددة تحتاج وقتاً للتغيير. ولكن الشباب منفتحون ذهنياً لتقبل آفاق جديدة، والمدارس هي أفضل مكان لتقديمها.

نقص قدرات المعلمين.

ثمّة حاجة إلى إصلاحات واسعة في مجال تطوير المعلمين لضمان استيعاب مهارات المواطنة الجديدة. فإذا أردنا تغيير الطريقة التي يتعلم بها الطلاب، وجب علينا مساعدة المعلمين على تنمية مهاراتهم وتوسيع أفقهم. وهنا تُطرح أسئلة مثل: هل هم مرتاحون لتدريس منهج دراسي يتناول المواطنة العالمية بصورة صريحة؟ هل يمكنهم تدريس المواد التقليدية بطريقة تجسد عدم التمييز والدعم الإيجابي للمحرومين؟ إن العديد من المعلمين يفتقرون إلى ما يلزمهم من تدريب وثقة في النفس وموارد للصفوف حتى يستطيعوا مواجهة هذه التحديات بدون دعم وإرشاد. هذه أمانة في أعناقنا تجاههم وتجاه أطفالنا.

تغريدة للنشر على تويتر

لا يكفي أن ينتج التعليم أفراداً يستطيعون القراءة والكتابة والحساب.

يجب أن يكون التعليم قادراً على إحداث تحولات.

التعليم أولاً

يجب أن يكون المعلمون مرتاحين لمضمون ما يدرسونه ولكن يجب عليهم أيضاً أن يطوعوه وفقاً لممارسات التعليم الخاصة بهم. وهو ما يبرز أهمية التطوير المستمر للمعلمين وأساليب التعلم التشاركية لضمان ارتياح

المعلمين لتدريس المواطنة العالمية صراحة. ويمكن للمعلمين أن يساعدوا في تكريس أفكار وعادات عدم التمييز والدعم الإيجابي للمحرومين من خلال طريقة تدريسهم للقراءة والكتابة والحساب وغيرها من المواد.

عدم التركيز على القيم بصورة كافية. إن قيم السلام وحقوق الإنسان واحترام التنوع الثقافي والعدالة كثيراً ما لا تجد لها تجسيدا في المبادئ السائدة في المدارس. فبدلاً من تمكين الطلاب من التعلم والازدهار، كثيراً ما تعيد المدارس إنتاج أوجه التفاوت الاجتماعي والأمراض الاجتماعية بتساؤلها مع البلطجة والعنف المستند إلى الجنس وتعرض الأطفال للعباب البدني والنفسي. ويتعلم الصغار الكثير من المدارس، ولكن ما يتعلمونه هناك ليس مقصوداً على الدروس. ولذا يجب على المعلمين والإداريين أن يتعلموا كيف يضربون المثل للمهارات التي يريدون تنميتها لدى الطلاب، مثل الممارسات المراعية للبيئة واتخاذ القرارات بصورة تشاركية ومراقبة العنف ومنعه من خلال سياسات للإبلاغ عنه ومدونات سلوك واضحة.

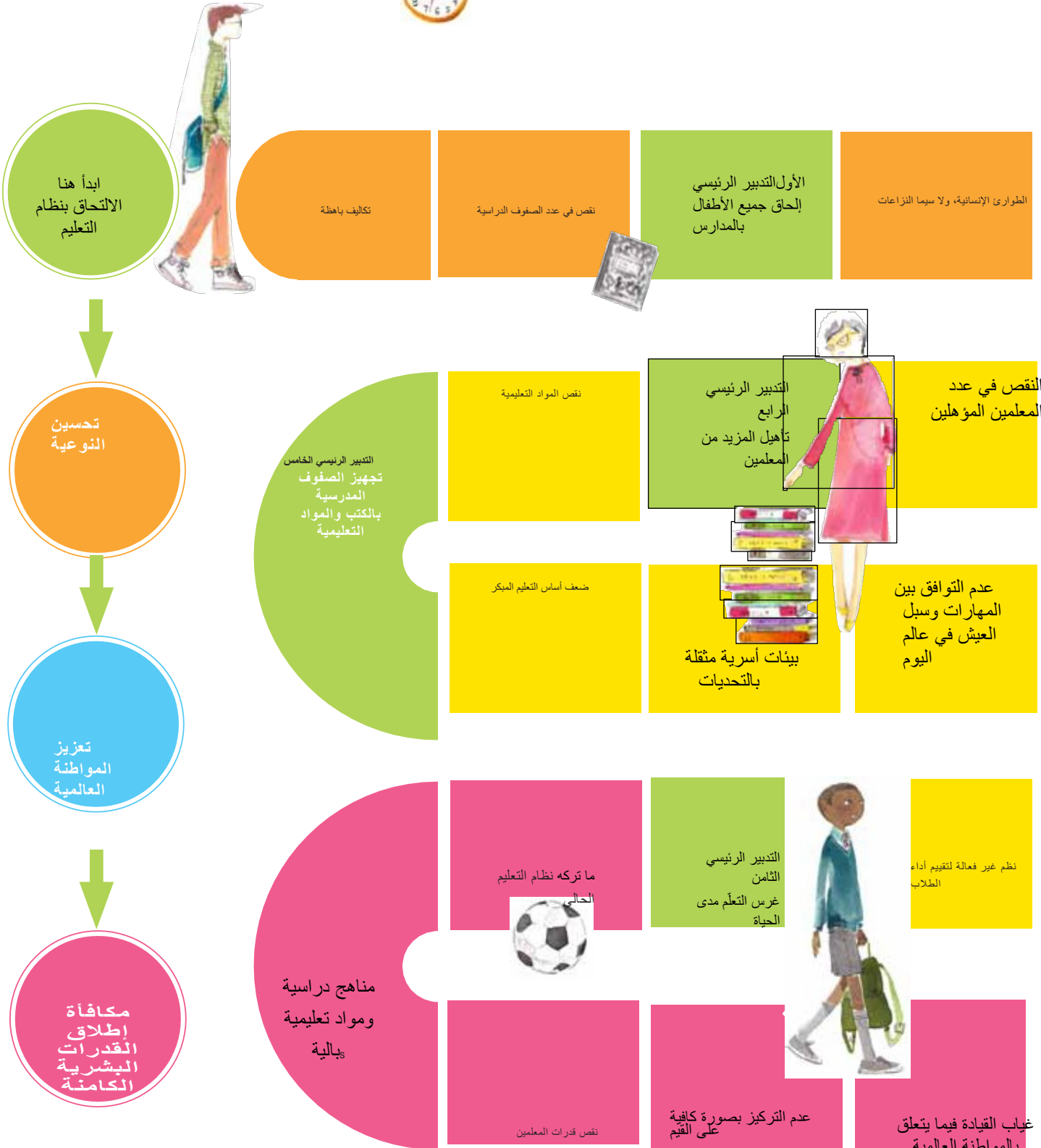
غياب القيادة بشأن المواطنة العالمية. سعياً إلى إنشاء جيل يقدر الصالح العام، يجب علينا أن نفهم كيف يرى الصغار العالم اليوم، ويجب على مدارسنا أن تجد طرقاً لتعزيز رؤية أوسع أفقاً. وينبغي وضع غايات وأهداف تتمحور حول مهارات القرن الحادي والعشرين، كما ينبغي تقييمها دورياً لقياس التقدم المحرز.

وقد تكون المناقشة المفتوحة بشأن التسامح وحقوق الإنسان حساسة سياسياً، ولكنها في غاية الأهمية إذا ما كنا نريد التغلب على الانقسامات وتوسيع أفق السلام والازدهار. وسيتطلب النجاح في ذلك دعماً من طائفة واسعة من الأطراف المعنية، ومن بينها أعلى المستويات الحكومية.

جميعنا راجعون!

ابدأ الرحلة لنضمن أن يلتحق الجميع بالمدرسة وأنهم كلهم يتعلمون ويسهمون في تقدم مجتمعاتهم.

- العوائق أمام الالتحاق بالمدرسة
- العوائق أمام الجودة في التعليم
- العوائق أمام المواطنة العالمية
- التدابير الرئيسية
- أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية





الهدف الثاني للتعليم للجميع

العمل على أن يتم تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية

الهدف الخامس للتعليم للجميع

إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع بتعليم أساسي جيد والتحصيل الدراسي فيه.

الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي كقالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام ٢٠١٥.

الهدف الأول للتعليم للجميع

توسيع وتحسين الرعاية والتربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

الهدف الثالث للتعليم للجميع

ضمان تلبية حاجات التعلم لكافة الصغار والراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف الرابع للتعليم للجميع تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار، ولا سيما لصالح النساء، وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار

الهدف السادس للتعليم للجميع تحسين نوعية التعليم بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعلم، ولا سيما في القراءة والكتابة والمهارات والحساب الأساسية في الحياة.

الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٥.

التمييز بين الجنسين

عمالة الأطفال

التدبير الرئيسي السادس

إعداد الطلاب من أجل كسب المعيشة

الجوع وسوء التغذية

التدبير الرئيسي العاشر
سد الفجوة التمويلية

التدبير الرئيسي الثاني
الحفاظ على التعليم في الأزمات الإنسانية ولا سيما سيم النزاعات

التدبير الرئيسي الثالث
كفالة تمكن جميع الأطفال من القراءة والكتابة والحساب

عراق اللغة

التدبير الرئيسي السابع
تحسين تغذية الأطفال

التدبير الرئيسي التاسع
تعزيز المواطنة العالمية

عشرة تدابير رئيسية

على الرغم من مكاسب السنوات الاثنتي عشرة الماضية، لا يزال عشرات الملايين من الشباب محرومين من منافع التعليم الأساسي. وملايين غيرهم يذهبون إلى مدارس تفتقر إلى العاملين والمرافق والموارد اللازمة لنقل المعارف والمهارات اللازمة، ناهيك عن تعزيز المواطنة العالمية. وليس ثمة مخططات جاهزة تضمن نجاح الإصلاح ولكن مبادرة التعليم أولاً تحدد عشرة تدابير يمكنها مساعدة بلدان العالم في مواجهة هذه التحديات. ويوضح هذا الرسم البياني بصورة موجزة تبعات كل تدبير وكيف يدعم هذا التدبير أولوية شاملة أوسع نطاقاً.

١ إلحاق جميع الأطفال بالمدارس

القضاء على الحواجز المتعلقة بالتكلفة، التي تعترض سبيل الالتحاق بالتعليم الأساسي وإكماله إزالة أوجه التفاوت في الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي، ولا سيما بالنسبة لأطفال الفئات المهمشة. سد الفجوة بين الجنسين في جميع مستويات التعليم تعزيز حماية الأطفال والمعلمين والمدارس إبان النزاعات المسلحة

٢ الحفاظ على التعليم أثناء الأزمات الإنسانية، ولا سيما أثناء النزاعات

كفالة وجود سياسات تعليمية وطنية تضمن استمرار تعليم الأطفال إبان الطوارئ الإنسانية. جعل التعليم ركناً أساسياً في جميع عمليات الاستجابة الإنسانية، وضمان رصد ٤٪ على الأقل من إجمالي الميزانية المخصصة لأغراض إنسانية (برفعها عن نسبة ٢٪) كفالة أن يتمتع جميع الأطفال بقدرة كاملة على القراءة والكتابة والحساب بعد أربع سنوات من الدراسة. ترويج التعليم باللغة المحلية للطلاب، ولا سيما في المراحل الأولى

٣ كفالة تمكن جميع الأطفال من القراءة والكتابة والحساب

النهوض بالتعليم باللغة المحلية للطلاب، ولا سيما في المراحل الأولى. متابعة نتائج تعلم كل طالب، واستخدام تلك المعلومات من أجل المساعدة في تحسين مستوى تحصيله.

٤ تأهيل المزيد من المعلمين

توظيف مليوني معلم إضافي بحلول عام ٢٠١٥ ضمان حصول جميع المعلمين على التدريب الأساسي وفرص التطور المهني تحسين دخل المعلمين وظروف عملهم ومكانتهم في المجتمع

٥ تجهيز الصفوف الدراسية بالكتب والمواد التعليمية

بناء ٤ ملايين صف دراسي جديد، ولا سيما في المناطق المهمشة. كفالة توفير كتب و مواد دراسية جديدة وفي حالة جيدة. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوسيع فرص الانتفاع بالتعليم وتحسين جودة التعلم

- ٦ **إعداد الطلاب من أجل كسب رزقهم**
توسيع فرص الحصول على التعليم الثانوي، وتخفيض عدد المراهقين غير الملحقين بالمدارس الإعدادية.
ضمان أن يكون التعليم ملائماً للاقتصاد المحلي وسبل العيش المحلية.
إعداد الشباب للتفكير النقدي وتزويدهم بالمهارات اللازمة للقرن الحادي والعشرين.
- ٧ **تحسين تغذية الأطفال**
تخفيض عدد الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من التقزم إلى النصف (وعدددهم حالياً ١٧١ مليوناً).
توفير الغذاء والخدمات الصحية للأطفال الفقراء من خلال المدارس.
وضع نظم لتحديد الأطفال الذين يحتاجون إلى دعم غذائي واجتماعي ومساعدتهم.
زيادة المشاركة في برامج جيدة لتنمية الطفولة المبكرة الموجهة للأطفال المهمشين في البلدان المحدودة الدخل (من ١٥٪ إلى ٤٥٪).
- ٨ **تلقين التعلّم مدى الحياة**
توفير فرص تعلّم بديلة، بما في ذلك تعلّم المهارات الحياتية، لجميع الشباب الذين فاتهم التعليم الرسمي.
تخفيض عدد الكبار الأميين إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، ولا سيما في صفوف النساء.
تحديد القيم والمعارف والمهارات اللازمة للنهوض بالسلام والتسامح واحترام التنوع.
- ٩ **تشجيع المواطنة العالمية**
غرس الإحساس بالانتماء إلى جماعة وتنمية المشاركة النشطة في رد الجميل للمجتمع.
كفالة خلو المدارس من جميع أشكال التمييز، بما فيها عدم المساواة بين الجنسين، والتسلط، والعنف، وكراهية الأجانب، والاستغلال.
- ١٠ **سد الفجوة التمويلية**
استثمار ما لا يقل عن ٥٪ إلى ٦٪ من الناتج القومي الإجمالي في التعليم
زيادة الاستثمار العالمي في نظم التعليم في البلدان الفقيرة بمقدار ٢٤ مليار دولار أمريكي إضافي سنوياً من أجل سد الفجوة
التمويلية الخاصة بالتعليم الابتدائي والإعدادي.
كفالة الاستخدام الفعال للموارد المرصودة لخطط التعليم الوطنية والمساءلة بشأن هذا الاستخدام.

فلنشمر عن سواعدنا من أجل التعليم أولاً

إن النوايا الحسنة لا تكفي لتلبية الاحتياجات الماسة لأطفالنا ومجتمعاتنا. للوفاء بوعود التعليم أولاً، سيستخدم الأمين العام للأمم المتحدة قدرته على جمع الصف، يدعمه في ذلك مبعوثه الخاص للتعليم العالمي وجميع وكالات الأمم المتحدة المرتبطة بالتعليم، من أجل الاستفادة من خبرات وتجارب أصحاب المصلحة الحاليين، وكذلك إيجاد طرق مبتكرة لإشراك شبكات جديدة. كل شخص لديه دور حاسم يقوم به. فعندما نعمل لهدف واحد ونسمو فوق المصالح الذاتية ستتحقق المعجزات.

تغريدة للنشر على تويتر

ثمة حاجة إلى مبلغ إضافي قدره ٢٤ مليار دولار أمريكي سنوياً لسد الفجوة التمويلية في التعليم الابتدائي والإعدادي.

01 الحكومات

ليس هناك بديل للقيادة السياسية والسياسات والموارد الوطنية. ويجب على الحكومات إزالة الحواجز التي تُبقي الأطفال الأقل حظاً خارج المدارس أو تحرمهم من التعلّم الجيد وهم في المدرسة. وعلى جميع الدول أن تسرع وتيرة التقدم نحو تعميم التعليم الأساسي وتحديد السبل لضمان دعم المجتمع الدولي لها. وينبغي على الدول أن تدرب معلميها وأن تدعمهم وتواصل تحفيزهم. وينبغي كذلك أن تضع أهدافاً للوصول إلى الأطفال المهمشين ولسد جميع الثغرات الناجمة عن عدم مراعاة الإنصاف.

02 الجهات المانحة

يجب على الدول المانحة الوفاء بالعهد الذي قطعته على نفسها بأن تضمن أن "نقص الموارد لن يثني أياً من البلدان الملتزمة جدياً بالتعليم للجميع عن تحقيق هذا الهدف". ويجب على الجهات المانحة زيادة مساعداتها الثنائية والمتعددة الأطراف لحماية المكاسب التي تحققت في العقد الأخير في مجال التعليم. وينبغي أن يحتل التعليم مكانة مركزية في جدول أعمال مجموعة البلدان الثمانية، ومجموعة العشرين، والبرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا وجداول الأعمال العالمية الأخرى. وينبغي على الجهات المانحة أيضاً تحسين فعالية التمويل وتوجيه الموارد لأشد البلدان احتياجاً لها. وحيثما أمكن، ينبغي أن تجمع مواردها معاً من أجل المضي قدماً بخطط العمل المشتركة. وينبغي كذلك على المؤسسات والجهات الخيرية الفردية تكريس المزيد من الموارد للتعليم العالمي، مع التركيز على الوصول إلى أكثر فئات المجتمع تهميشاً. ويمكنها أن تعبئ الموارد وأن تطور أفضل الممارسات وذلك من خلال تنسيق استثماراتها مع السلطات العامة وغيرها من الشركاء.

03 المعلمون

يجب أن يكون المعلمون نموذجاً يحتذى به للمواطنة الصالحة، وأن يقوموا بتشجيع المساواة بين الجنسين وبدعم المحرومين. وعليهم أن يرتقوا إلى مستوى دورهم المهم بالذهاب إلى المدرسة بانتظام، وعدم استخدام العقاب البدني، والإبلاغ عن أي استغلال أو إساءة يشهدهونها. والمعلمون لديهم فرصة فريدة لخلق بيئة مؤاتية لازدهار الأطفال. ويجب أن يلتزم مديرو المدارس بتوفير أنظمة جيدة النوعية لتدريب المعلمين الجدد والوافدين إلى المهنة قبل الخدمة.

04 الأسرة

يجب أن تتقاسم الأسر مع المدرسة مسؤولية تعليم أطفالهم ونجاحهم. فالبيئة المنزلية تؤثر على مدى استعداد الأطفال للتعلم في المدرسة. ولذا ينبغي للآباء تهيئة بيئة مؤاتية لأبنائهم. وعليهم أن يلتزموا بتقديم الدعم لأبنائهم في المدرسة، ويجب ألا يضغطوا على الأطفال للزواج أو العمل عندما يتعارض ذلك مع آفاقهم التعليمية في المدى البعيد. ويجب أن يشارك الآباء على مستوى الصفوف الدراسية والمدرسة. كما يجب أن يعرفوا حقوق أبنائهم في التعليم وأن يطالبوا بها.

يجب على الطلاب أن يطالبوا بصورة نشطة بحقوقهم في التعليم. وينبغي أن يضحكوا بالتعاون مع أسرهم ومعلميهم ومجتمعاتهم المحلية الدعوة إلى تكافؤ فرص الانتفاع بتعليم جيد. ويجب على الطلاب الوفاء بطرفهم من الوعد وذلك بالاستفادة الكاملة من الفرص التعليمية المتاحة لهم. فبالكد في الدرس، تتوفر لهم فرصة فريدة للوفاء بوعد التعليم ويصبحون مواطنين منتجين وواعين يستطيعون رد الجميل لمجتمعهم.

06 المجتمع المدني

على المنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المحلي أن تلعب دوراً هاماً كمنصرين للتعليم، بما في ذلك تنظيم حملات إعلامية، وحشد الشبكات والأعضاء وإشراك الحكومات والجهات المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف. وفي الحالات التي تنشط فيها تلك المنظمات في مجال تقديم الخدمات، ينبغي لها، حيثما أمكن، أن تعمل بالتعاون مع السلطات المحلية وبما يدعم الخطط المحلية. كما ينبغي أن تركز على تعميم الابتكارات الناجحة على النطاق الوطني، ورصد التقدم المحرز ومحاسبة الحكومات والأطراف الفاعلة في مجال التعليم. وينبغي على الجماعات الدينية أيضاً أن تعمل على حشد الدعم في المجتمعات التي تنشط فيها وفي الشبكات المشتركة بين الأديان.

07 المنظمات المتعددة الأطراف

يجب على وكالات الأمم المتحدة، والشراكة العالمية من أجل التعليم والهيئات الدولية الحكومية الإقليمية وبنوك التنمية أن تؤكد على إعطاء أولوية كبيرة للتعليم الأساسي في استراتيجياتها الإنمائية، ولا سيما لصالح أفقر الناس. وينبغي لها أن تسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف المحددة للتعليم للجميع والتعليم أولاً. كما ينبغي لها أن تساعد على وضع آليات دعم أكثر فعالية من أجل الوصول إلى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وبوجه خاص الأطفال في الأزمات الإنسانية. ومن شأن هذه الآلية أن تساند أيضاً الترتيبات التمويلية المبتكرة الرامية إلى دعم أوسع نطاقاً للأولويات الثلاث للتعليم أولاً.

08 الأوساط التجارية

يجب أن يشارك القطاع الخاص في التعليم وأن يستخدم ما لديه من تكنولوجيا وموارد وخبرات لدعم الجهود الوطنية والدولية المبذولة لإعطاء 'دفعة كبيرة' للتعليم. وبالإضافة إلى العمل الخيري للشركات، ينبغي للأوساط التجارية أن تدرس كيف يمكن تعجيل وتيرة التقدم المحرز حتى عام ٢٠١٥ وما بعده من خلال أصولها التجارية الأساسية. فالاستثمار في التعليم يمثل قيمة حقيقية للشركات التجارية في البلدان التي تعمل فيها. وللشركات التجارية قدرة على تولي دور قيادي والاضطلاع بأنشطة ترويجية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. ويمكن للمديرين التنفيذيين في إطار شركاتهم أن يشجعوا التعليم من خلال تبني سياسات مؤيدة للتعليم، ومكافحة عمالة الأطفال في سلاسل الإمداد.

09 الأوساط الأكاديمية

على المؤسسات الأكاديمية إعطاء الأولوية لكلياتها المتخصصة في التربية من خلال دعم أرقى مستوى من القيادة الفكرية وأفضل قاعدة بيانات من أجل إجراء إصلاحات سليمة في مجال السياسات التعليمية. وينبغي للمؤسسات الأكاديمية أن تضاعف استثماراتها في برامج تأهيل المعلمين بهدف خلق الجيل القادم من المعلمين وتوفير فرص التطور المهني المستمر. وينبغي لها أيضاً أن تملك زمام القيادة وأن تضطلع في تطوير المناهج الدراسية التي تنطوي على قيم المواطنة العالمية. ويمكن للأوساط الأكاديمية أن تزيد من البحوث التي تسعى إلى معرفة ما ينجح في هذا المجال الناشئ، مع العمل على وضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق تعليم عالي الجودة للجميع.

لوسائل الإعلام دور محوري في رصد وتفسير أزمة التعليم في الوقت الذي تقوم فيه بتسخير قوة التكنولوجيا لجعل التعليم أولوية عالمية. وينبغي لمناخ وسائل الإعلام أن تتابع التقدم الذي تحرزه الحكومات، وأن تسلط الضوء على المبادرات الفعالة، وأن تذيب القصص التي تثير في النفوس الحماس لقضية التعليم، وأن تتابع المناقشات الدائرة بشأن السياسات. وبمساعدة المجتمعات المحلية، يمكن لوسائل الإعلام أيضاً أن تجعل الأصوات المهمشة مسموعة أكثر. ويمكنها أن تساعد على محاسبة جميع الشركاء من خلال تسليط الضوء على المجالات التي يبذلوا فيها جهوداً كافية.

الرسم البياني ص ٣٠ في الأصل وترد الترجمة من الأعلى إلى الأسفل

مجتمعات يسودها قدر أكبر من الرخاء والسلام

المزيد من المساواة

تزايد النمو الاقتصادي

المزيد من الوظائف

تحسين المهارات

قدر أكبر من الاستثمار في التعليم الثانوي وفي التعليم العالي

تزايد النمو الاقتصادي

تحسين الحالة الصحية في سن البلوغ

المزيد من الفتيات في المدرسة

المزيد من الأطفال في المدرسة

قدر أكبر من الاستثمار في التعليم الابتدائي

الخاتمة

حان الوقت لأن يواجه المجتمع الدولي حقيقة أننا نعاني من أزمة في مجال التعليم. ويجب أن نفهم جيداً أن الأطفال إذا اضطروا إلى ترك المدرسة، فإن حكوماتهم ومجتمعاتهم تعتبر فاشلة هي الأخرى. وإذا تقرب من عام ٢٠١٥، فإننا بحاجة إلى دعم قوي لتحقيق أهداف التعليم العالمية التي وضعناها لأنفسنا بل ولتخطيها. إن إنجاز هذه المهمة سيتطلب تركيزاً متواصلًا وثابتاً على أكثر الأطفال تهميشاً وعلى البلدان الأكثر تخلفاً. ولا نستطيع التوقف قبل أن يتمتع كل طفل وشاب وراشد بفرصة الالتحاق بالمدرسة والتعلم والإسهام في مجتمعه. فعندما نضع التعليم أولاً فإننا نضع حداً لإهدار الإمكانيات – ونحرر أذهان البشر.

**الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية
للألفية
تحقيق تعميم التعليم الابتدائي**

كفالة تمكين الأطفال في كل مكان، سواء الذكور
أو الإناث، من إتمام التعليم الابتدائي، بحلول عام
٢٠١٥

**الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية
للألفية
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة**

إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي
والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام
٢٠٠٥، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد
لا يتجاوز عام ٢٠١٥

أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥

الهدف ١

توسيع و تحسين الرعاية و التربية الشاملتين في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وأشدهم حرماناً.

الهدف ٢

العمل على تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد و مجاني و إلزامي، وإكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات و الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة و أطفال الأقليات الإثنية.

الهدف ٣

ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار و الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم و اكتساب المهارات اللازمة للحياة.

الهدف ٤

تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار، و لا سيما لصالح النساء، و تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي و التعليم المستمر لجميع الكبار.

الهدف ٥

إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، و تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة و متكافئة للفتيات للانتفاع بتعليم أساسي جيد و التحصيل الدراسي فيه.

الهدف ٦

تحسين نوعية التعليم بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة و ملموسة في التعلّم، و لا سيما في القراءة و الكتابة و الحساب و المهارات الأساسية للحياة.